

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والستون

الجلسة ٦٨٣٩

الخميس ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فيتيغ	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد موساييف
	باكستان	السيد فيتيغ
	البرتغال	السيد أحمد
	توغو	السيد فاث باتو
	جنوب أفريقيا	السيد مبيو
	الصين	السيد فيرمولين
	غواتيمالا	السيد وانغ مِن
	فرنسا	السيد روسينتال
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد مانجيف سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

1251590 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يشرع مجلس الأمن الآن في النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السفير نيستور أوسوريو، الممثل الدائم لكولومبيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

أعطي الكلمة الآن للسفير أوسوريو.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أقدم التقرير عن فترة التسعين يوما الذي أعدته اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وفقا للفقرة ١٨ (ح) من ذلك القرار. يغطي التقرير الفترة من ١٢ حزيران/يونيه إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وخلال هذه الفترة لم تعقد اللجنة أي جلسات، لكن اضطلعت بعملها باستخدام إجراء الصمت المنصوص عليه في الفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية لتسيير أعمالها.

وأود أولاً أن أهنئ فريق الخبراء، الذي أعاد تعيينه رسميا الأمين العام في ٥ تموز/يوليه بعد اعتماد القرار ٢٠٤٩ (٢٠١٢) في ٧ حزيران/يونيه، الذي قرر مجلس الأمن بموجبه تمديد ولاية الفريق حتى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفقا للفقرة ٣ من القرار ٢٠٤٩ (٢٠١٢)، قدم الفريق برنامج عمله إلى اللجنة في ٩ تموز/يوليه. ويغطي البرنامج عمل الفريق خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بما في ذلك خطط لإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء، وعمليات التفتيش للحوادث المبلغ عنها والتواصل وتقديم التقارير إلى اللجنة.

كما ورد في تقريري السابق إلى المجلس (انظر S/PV.6786)، عقدت اللجنة، بمشاركة فريق الخبراء والأمانة العامة، جلسة إحاطة مفتوحة في ٩ تموز/يوليه، جرى خلالها عرض ولايتي اللجنة والفريق. ركزت المناقشات بشكل خاص على الأنشطة المتعلقة بالمشاورات والتواصل والتفتيش، فضلا عن سبل تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وقد تلقت اللجنة عددا من البلاغات المتعلقة بتنفيذ تدابير مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن طلبات الإعفاء عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). منحت اللجنة إعفاءين لطلبين منفصلين مقدمين من إحدى الدول الأعضاء أذنت بموجبهما بالوصول إلى موارد اقتصادية معينة لصالح منظمة الطاقة الذرية في جمهورية إيران الإسلامية لشراء مواد كيميائية وغيرها من البنود المخصصة حصرا للاستخدام في صناعة مستحضرات صيدلانية إشعاعية للأغراض الطبية أو الإنسانية، وفقا للأحكام ذات الصلة من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

كما أذنت اللجنة بإعفاء مواطن إيراني بعينه من حظر السفر بعد تلقيه الدعوة لحضور المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا في الفترة من ١٥-٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

في ٢٦ حزيران/يونيه، تلقت اللجنة رسالة من إحدى الدول الأعضاء رداً على طلبها الحصول على معلومات إضافية فيما يتصل بما سبق الإبلاغ عنه من تفتيش ومصادرة حاوية شحن معبأة بالأسلحة على متن السفينة M.S.Finland.

بتاريخ ٢٣ آب/أغسطس، تلقت اللجنة رسالة أخرى من دولة عضو تتعلق بالقبض على أربعة أشخاص بتاريخ ١٥ آب/أغسطس بتهمة تورطهم المزعوم في الاتجار غير المشروع بصمامات خاصة تستخدم لمفاعل المياه الثقيلة في جمهورية إيران الإسلامية. وفي ذلك الصدد، رحبت اللجنة بالدعوة التي تلقتها من الدولة العضو لكي يقوم الفريق بزيارة الدولة المعنية لمناقشة القضية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بإلقاء القبض الذي قامت به السلطات المعنية.

فيما يتعلق بالحادث المبلغ عنه في وقت سابق والمتعلق بتفتيش ومصادرة ثلاث حاويات شحن بتاريخ ١٥ آذار/مارس، وكانت تحتوي على أسلحة ومواد المتعلقة بها كانت على متن السفينة ٢٠١١، تواصل اللجنة جهودها في أعقاب تقارير التفتيش التي قدمتها اللجنة بشأن محتويات الحاويات الثلاث لدراسة الحالة بمساعدة اللجنة، وتسعى اللجة إلى الحصول على كامل تعاون الدولة العضو في جمع المعلومات المتعلقة بالحادث.

والتمست دولة ما الحصول على توضيحات من اللجنة بشأن ما إذا كان توريد بعض بنود معينة سيسهم في تطوير تكنولوجيات تدعم انتشار أنشطة نووية حساسة في جمهورية إيران الإسلامية. واستجابة للطلب منحت اللجنة الإذن بتصدير البنود المحددة.

كذلك ردت اللجنة على استفسار خطي مقدم من دولة عضو تطلب فيه مزيدا من المعلومات عن شركة مسجلة في جمهورية إيران الإسلامية كانت من بين مقدمي العطاءات المحتملين بشأن مشروع إنشاء محطة لانتاج الطاقة الكهرمائية في أراضيها. عند ذلك المنعطف، تمكنت اللجنة من التأكد من أنه لا يوجد مشاكل يمكن التنبؤ بها بالنسبة للدولة العضو في المضي قدما في تقييمها للقائمة المختصرة للمشتركين في مناقصات بناء المشروع.

ومتابعة للاستيضاح الخطي المقدم من دولة عضو بشأن تصدير معدات آلية إلى شركة إيرانية، لا تزال اللجنة تنتظر معلومات إضافية من الدولة العضو لكي تبعث بالرد المناسب.

ولا تزال اللجنة تنظر في استيضاح عام مقدم من منظمة دولية تلتمس المشورة والتوضيح بشأن ما إذا كان برنامج المساعدة التقنية المقترح الذي تعتزم المنظمة تنفيذه في جمهورية إيران الإسلامية يمكن أن ينتهك الجزاءات المطبقة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة ثلاث رسائل من دولة عضو تبلغها فيها عن توريد مواد لمحطة بوشهر للطاقة النووية في جمهورية إيران الإسلامية.

وفيما يتعلق بأنشطة الفريق، رحبت اللجنة بالدعوة الموجهة من دولة الإمارات العربية المتحدة للجنة لمساعدة السلطات المختصة في استفسارها بشأن البنود التي جرى اعتراضها قد أبلغت بها اللجنة في ٢١ أيار/مايو.

يسعدني أن ألاحظ أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة رسالة من أوروغواي تحيل فيها تقريرها عن تنفيذ القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أوسوريو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون بإدلاء بيانات.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السفير أوسوريو على تقريره الربع سنوي ونشيد بجهوده في توجيه عمل اللجنة. ونحيط علما بالتقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تنفيذ الضمانات في إيران وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والقرار الذي اعتمده مجلس المحافظين. إن تزايد المشادات الكلامية الحامية الوطيس والمواجهة المحتملة بشأن برنامج إيران النووي تهدد بالمزيد من

عدم استقرار المنطقة المباشرة وخارجها. وفي رأينا، أن الحوار والدبلوماسية هما الوسيلة الوحيدة لحل المسائل المعلقة.

إن إيران بوصفها طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يتعين عليها الوفاء بالالتزامات التي تنطوي عليها المعاهدة. وبصورة مماثلة، فإن إيران بوصفها عضوا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عليها التعاون تعاونا كاملا مع الوكالة في إطار اتفاق الضمانات. وبينما ينبغي لإيران الوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب المعاهدة والنظام الأساسي للوكالة، ينبغي أيضا احترام حقوقها على الوجه الأكمل بموجب تلك الصكوك. ونحض إيران على تقديم تعاونها الكامل مع الوكالة لحل جميع الوسائل المعلقة.

نعتقد أن أي حل سلمي للأزمة ممكن على أساس تدابير بناء الثقة المتبادلة والمتعلقة ببرنامج إيران النووي وكذلك التدابير الكفيلة بممارسة حقها في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. ونحض مجموعة خمسة زائد واحد وإيران أن تظلا منخرطتين بطريقة مجدية وأن تعملا على البناء على المحادثات التي أجرياها هذا العام وتعميق العملية الدبلوماسية من أجل إيجاد حل تفاوضي وسلمي للمسألة النووية الإيرانية.

وما فتئنا نتشاطر الرأي القائل بأنه يتعين على فريق الخبراء القيام بعمله وأنشطته على نحو صارم وفقا لولايته كما وردت في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتحت توجيه اللجنة. ولئن كان من الجوهري أن تفي إيران بالتزاماتها الدولية، فيجب أن يصمم عمل اللجنة، وبصورة خاصة عمل فريق الخبراء، أجل هدف أوسع ولكن معزز بصورة متبادلة للتنفيذ الفعال للجزاءات وإيجاد حل دبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية.

ونكرر وجهة نظرنا ومفادها أنه لا ينبغي السعي إلى جزاءات مجلس الأمن بوصفها غاية في حدا ذاتها. إن أي حل للمسائل المعلقة لا يمكن النهوض به إلا إذا أخذ المجلس واللجنة وفريق الخبراء بعين الاعتبار ضرورة الإبقاء على توازن بين الجزاءات والمفاوضات. وبالنظر إلى البيئة الإقليمية الحساسة والمعقدة فإن باكستان بوصفها بلدا مجاورا لإيران، لا تتمنى أي تصعيد في التوتر في منطقة متقلبة بالفعل. لذلك، نؤكد من جديد الحاجة إلى الحوار والدبلوماسية.

وعودة إلى موضوع الفريق، لا نزال نعتقد أن تشكيله يحتاج إلى مزيد من التنويع والتمثيل، وبصورة خاصة زيادة أعضائه من البلدان النامية. ولا بد أن تكون متطلبات الخبرة الفنية متوازنة إزاء مبدأ التمثيل الجغرافي الواسع المعمول به. وللقيام بذلك، سيساعد المجلس واللجنة على إشاعة درجة أكبر من الوعي والتنفيذ الفعال لنظام الجزاءات في أوساط العضوية الأوسع للأمم المتحدة.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير أوسوريو واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) على مواصلة عملهما دعما لقرارات مجلس الأمن بشأن إيران. وأود بوجه الخصوص أن أشكر السفير أوسوريو على الجلسة المفتوحة التي عقدها في ٩ تموز/يوليه. ذلك هو بالضبط النوع من أنشطة التوعية التي ينبغي للجنة أن تنخرط فيه.

وألاحظ أنه بينما لم تجتمع اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير هناك كم كبير من المراسلات أمام اللجنة للنظر فيها. إنه عمل هام، غير أننا لا نأمل بأن تجتمع اللجنة في وقت مبكر في الفترة التي سيشملها التقرير المقبل للنظر في كيفية المضي قدما بالتوصيات الواردة في التقرير الأخير لفريق الخبراء، بما في ذلك التسميات المقترحة.

إن المملكة المتحدة والمجتمع الدولي بشكل عام ما برحا يشعران بعميق القلق إزاء البرنامج النووي الإيراني. ويتضح من تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس أن البرنامج لا يزال يتطور في اتجاه لا يوفر ضمانات على نوايا إيران السلمية. لذلك، نرحب بقرار مجلس محافظي

الوكالة الدولية لطاقة الذرية المتخذ في ١٣ أيلول/سبتمبر. إن التأييد الكاسح للقرار يظهر مدى القلق الدولي إزاء نشاط إيران النووي. فهو يبعث برسالة واضحة إلى إيران مفادها أنه يتعين عليها الالتفات على جناح السرعة للشواغل الخطيرة التي تساور المجتمع الدولي.

من سوء الطالع، أن السلوك الذي تتبعه إيران يسير بعكس ذلك. ومن الجدير إبراز النقاط التالية الواردة في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لا تزال إيران تواصل تخصيب اليورانيوم في انتهاك لقرارات مجلس محافظي الوكالة وقرارات مجلس الأمن. وثمة توسع كبير في قدرة التخصيب في مرفق فوردو على مر الأشهر الماضية. والسلطات الإيرانية منهمكة في تنظيف مرفق بارشين الذي تذكر الوكالة بأنه سيعيق بدرجة كبيرة جهود التحقق التي تقوم بها الوكالة. وما من حكومة تأخذ التزاماتها الدولية على محمل الجد أو أنها تعتزم التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقوم بأي عمل من تلك الأعمال.

وهي تسلّط الضوء على القلق ازاء عدم إحراز تقدم في الحوار بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تلبية الشواغل حيال الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي. ونحن واضحون تجاه أن المسؤولية عن عدم احراز التقدم تقع بحزم على إيران. ففي كل خطوة، كانت إيران غير متعاونة ومعرقلة.

وعلى الرغم من هذه العرقلة، تظل المملكة المتحدة ملتزمة تماما بإيجاد حل سلمي وتفاوضي للمسألة. ولقد اجتمعت حكومات E3+3 مع إيران على الصعيد السياسي وصعيد الخبراء في أربع مناسبات منذ نيسان/أبريل. وكانت المناقشات طويلة وصعبة ومكثفة، ولكنها جرت بطريقة منفتحة وعملية. وعرضت مجموعة E3+3 على إيران حزمة ذات مصداقية، وركزت كمرحلة أولى على الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي في ما يتعلق بتخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠ في المائة، والأنشطة الجارية في موقع فوردو. والخطوات المطلوبة من ايران معقولة إذا كانت جادة في استعادة الثقة بالطابع السلمي الخالص لبرنامجها النووي.

وما زالت هناك خلافات كبيرة بين الموقفين، ولكن مجموعة E3+3 تواصل إجراء المفاوضات مع إيران بحسن نية. ويجب على إيران أن تتفاوض بجدية وتتخذ خطوات عاجلة وملموسة لتهدئة مخاوف المجتمع الدولي. والى أن تفعل ذلك، ينبغي ألاّ يكون هناك شك في أن المجتمع الدولي سوف يواصل ممارسة المزيد من الضغط. وإذا فعل زعماء إيران الشيء الصحيح، فيمكنهم أن يضعوا حداً لجميع الجزاءات، ويساعدوا بذلك إيران على جني الفوائد المرجوة من البرنامج النووي المدني. لديهم خيار واضح: إما تلبية الشواغل الدولية من خلال التفاوض والعمل، أو مواجهة المزيد من الصعوبات والعزلة الاقتصادية.

ولا نزال أيضا نشعر بقلق عميق إزاء دعم إيران المعلن لنظام الأسد في سوريا والأدلة التي كشف عنها فريق الخبراء للجنة في تقريره الصادر في حزيران/يونيه عن توريد الأسلحة (انظر S/2012/395، المرفق). إنه أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف. وهو يتناقض تناقضاً صارخاً مع إرادة الشعب السوري، ويذكّر بالنفاق الإيراني حيال المطالبة بدعم الحرية في العالم العربي.

كما نشعر بالجزع إزاء الروابط الإيرانية بالإرهاب واستعدادها المتزايد بوضوح لدعم الإرهاب في جميع أنحاء العالم. ونحن ملتزمون بأشد المواجهات الدولية الممكنة تجاه دعم إيران للإرهاب ورفضها العمل ضمن حدود القانون الدولي.

إن النظام الإيراني يقف امام مفترق طرق. فبإمكانه الاستمرار في تجاهل مخاوف المجتمع الدولي حيال برنامجه

النووي، أو بإمكانه التفاوض بشأن تسوية تساعد على تحقيق الفوائد المرجوة من البرنامج النووي المدني. وبإمكانه دعم النظام القمعي في سوريا الذي يقمع الحريات، أو بإمكانه تأدية دور بنّاء في المنطقة. بإمكانه أن يكون مصدراً للإرهاب، أو أن يكون عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي. ومع ذلك، يجب أن ينتقي هذه الخيارات قريبا.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير أوسوريو على إحاطته الاعلامية اليوم. إننا نقدّر تقديراً عالياً جهوده ودعوته الفعالة الى التنفيذ الكامل للجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة على إيران.

كل ثلاثة أشهر، يحيط المجلس علماً بأحدث تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يبيّن التحدي المستمر لإيران. وكل ثلاثة أشهر، نشهد أحدث قفزات إيران صوب تنفيذ أنشطتها النووية المحظورة. والمجلس لا يسعه أن يشعر بالرضا. يجب أن نعترف بأننا نواجه وضعاً ما برح يزداد سوءاً. فقبل مجرد أسابيع قليلة، عرض المدير التنفيذي للوكالة تقييمه الأخير عن تقدم إيران النووي (انظر S/2012/677، المرفق).

لقد بلغَنا أن إيران تعرقل ''إلى حد كبير'' عمليات تفتيش الوكالة لمنشأة بارشين، وهي ربما تشارك في الجهود الرامية إلى تطهير الموقع. وعلمنا أن إيران قد ضاعفت عدد أجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم الإيراني في مصنع تخصيب الوقود في فوردو، وهو المرفق الذي بنته ايران في السر وتحميه فرق الحرس الثوري الإسلامي. وعلمنا أن إيران تواصل تخصيب اليورانيوم إلى ما يقرب من ٢٠ في المائة، وهي خطوة أقرب إلى تخصيب قنبلة ذرية. وغني عن القول، إن هذه الأنشطة تتعارض كلها مع القرارات المتعددة لمجلس الأمن والوكالة الدولية.

إن إيران تعرف الخطوات التي يجب أن تتخذها كي تمتثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها الدولية. وتعرف إيران الإجراءات اللازمة لإبداء التعاون الكامل مع الوكالة الدولية. حتى الآن، لا يزال النهج الإيراني يتمثل في الرفض والخداع وصرف الانتباه. وعلى مجلس الأمن أن يضاعف جهوده من أجل كفالة تنفيذ الجزاءات التي نفرضها كاملة وبقوة. ولدينا اداتان فعالتان للاضطلاع بتلك المهمة: لجنة جزاءات إيران وفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإيران. ولا بد لهاتين الهيئتين أن تظلا نشطتين وتلتمسا السبل لتحسين تنفيذ الجزاءات باستمرار.

ويقدم التقرير النهائي لفريق الخبراء الصادر في حزيران/ يونيه ٢٠١٢ (S/2012/395، المرفق) مخططاً ممتازاً لعمل اللجنة في الأسابيع والأشهر المقبلة. ونحن نشجع اللجنة على أن تجتمع بشكل منتظم حتى تنفّذ جميع التوصيات الواردة في التقرير النهائي. وينبغي للجنة أن تصدر التوجيهات المنتظمة والإشعارات العامة بغية إسداء المشورة للدول حول أفضل السبل لتنفيذ الجزاءات. وينبغي أن تفرض الجزاءات الهادفة على الأفراد والكيانات المسؤولة عن انتهاك الجزاءات القائمة. وينبغي للجنة أيضا أن تقوم بالمزيد من أجل مساعدة المنظمات الدولية على كفالة أن تتوافق أنشطتها وبرامجها في إيران تماما مع الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة.

ونحث خصوصاً اللجنة والفريق على التركيز على قيام ايران منذ أمد بعيد وبشكل موثق جيداً بتهريب الاسلحة إلى الجماعات المتطرفة في جميع أنحاء العالم. إن جزاءات الامم المتحدة تمنع إيران من تصدير جميع الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى أي بلد. وصادرات الأسلحة الإيرانية الى نظام الأسد القاتل في سوريا مصدر قلق خاص. ومثلما خلص اليه فريق الخبراء، لا تزال سوريا الآن ''طرفاً محورياً في عمليات النقل غير المشروع للأسلحة الايرانية'' (S/2012/395، الفقرة ١٢٠). وبالتالي، على الدول في المنطقة أن تعمل

معاً وتضاعف جهودها الرامية إلى رفض وتفتيش ومصادرة الشحنات الإيرانية غير المشروعة، بما في ذلك عمليات النقل عبر الممرات الجوية، تمشيا مع أحكام تفتيش البضائع الواردة في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

ونحث اللجنة أيضا على تجديد تركيزها على برامج القذائف التسيارية المحظورة في إيران. ففي تموز/يوليه، اختبر مسؤولون من قوات الحرس الثوري الإسلامي الإيراني قذائف تسيارية قادرة على قطع مسافة ١٣٠٠ كيلومتر. وعلى الرغم من أن هذه التجارب تنتهك انتهاكاً واضحاً الفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، فإن المجلس واللجنة لم يتخذا بعد إجراءات فعالة من أجل التصدي لعدم الامتثال الصارخ هذا.

إن الولايات المتحدة تسعى لحل المسألة النووية الإيرانية من خلال اتباع نهج شامل. وما زلنا ملتزمين بمحاولة التوصل إلى حل تفاوضي مع إيران يستعيد الثقة الدولية بأنشطتها النووية ويعزز الاستقرار الإقليمي. وبالعمل مع شركائنا الدائمين (P5+1)، طرحنا مرارا وتكرارا مقترحات واضحة للتعامل مع المسألة النووية الإيرانية خطوة خطوة. وكما يعرف المجلس، ركزت مجموعة (P5+1) في البداية على عناصر البرنامج النووي الإيراني الأكثر إثارة للقلق الفوري: استمرار إيران في تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠ في المائة؛ وتخزينها لليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المائة على نحو يتجاوز الكمية اللازمة لأي استخدام مدني؛ واستمرار النشاط في موقع فوردو النووي تحت الأرض.

ومقابل العمل الإيراني المرضي في هذه المجالات، تقدمت مجموعة (P5+1) بعرض جدي من الخطوات المتبادلة التي تبدأ بتلبية شواغل إيران أيضاً. ومع ذلك، لم تردّ إيران ردّاً بنّاء على العرض، كما لم تعمل مع مجموعة (P5+1) على اتخاذ خطوات متناسبة ذات مغزى. ونحن نعتقد أنه ما زال هناك وقت وحيّز للدبلوماسية.

ومع ذلك، إن المسؤولية عن الاستجابة البنّاءة تقع على عاتق إيران. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي التأكيد على أن إيران يجب أن تتخذ خطوات ذات مغزى أو تواجه ضغوطا متزايدة. بيد أنه لا يمكننا أن نسلك هذا المسار إلى أجل غير مسمى ولن نسعى الى ذلك. ونحن لن ننخرط في عملية المفاوضات التي لا نهاية لها والتي تفشل في التوصل إلى أي نتائج. لذلك، يجب أن نظل واضحين وموحَدين في البحث عن حل لمخاوف المجتمع الدولي بشأن البرنامج النووي الإيراني. إن الوقت يضيع منا.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أودّ في البداية أن أشكر السفير نيستور أوسوريو على عرضه تقرير الـ ٩٠ يوماً للجنة المنشأة بموجب القرار ١٧٣٧(٢٠٠٦). وإننا نُثني على قيادته للّجنة، كما نُثني على الكفاءة المهنية التي بها دأبت على تنفيذ ولايتها.

كما أودّ أن أهنّئ أعضاء فريق الخبراء على إعادة تعيينهم غداة اعتماد القرار ٢٠٤٩ (٢٠١٢)، الذي بمقتضاه مدد مجلس الأمن ولاية الفريق حتى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣. ونشكر الفريق على عرض برنامج عمله لفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ونتوقع أن يواصل تنفيذ برنامج العمل مستنيرا بما يلزم من الاجتهاد والاستقلالية والموضوعية والحيادية والشفافية والتقييمات المستندة إلى الحقائق بدون انحياز سياسي. وينبغي تزويد اللجنة بانتظام بالمعلومات المتعلقة بأنشطة الفريق. كما ينبغي للفريق أن يواصل العمل وفقاً لتوجُّه لجنة ١٧٣٧، وأن يساعد اللجنة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لقد ثابرت الهند على دعم حقّ جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وفقاً للالتزامات الدولية لكل منها. وأيدت الهند القرار الذي اعتمده مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة الدولية) في ١٣ أيلول/سبتمبر، والذي أكد أنّ التعاون الإيراني مع مطالب الوكالة الدولية، بهدف حلّ

جميع المسائل المتبقية أساسي ومُلحٌّ لاستعادة الثقة الدولية في البرنامج النووي الإيراني ذي الطابع السلمي حصرياً. والجهود الدبلوماسية المبذولة من جانب المجتمع الدولي لحلّ المسألة النووية الإيرانية عَبْر الحوار والمفاوضات جديرة بالتنويه، وينبغي متابعتها بحزم للوصول بها إلى خاتمة ناجحة.

وتدعم الهند التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن المسألة النووية الإيرانية. وفي غضون تنفيذ تلك القرارات، من الضروري بذل جميع الجهود لضمان ألاّ تتعثر التجارة المشروعة والأنشطة الاقتصادية.

وقبل أن أختم كلمتي، أودّ، سيدي الرئيس، أن أؤكد للسفير أوسوريو تعاون وفد بلدي المتواصل لتيسير أعمال لجنة ١٧٣٧.

السيد فيرميولين (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): إنّ جنوب أفريقيا تشكر رئيس اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٧٣٧(٢٠٠٦)، ممثِّل كولومبيا، السفير نيسترو أوسوريو، على تقريره للـ٩٠ يوماً. وإننا نتعهد بالدعم الكامل لأعمال اللجنة. ونهنّئ فريق الخبراء على تمديد ولايته، ونشكره على تقديم برنامج عمله إلى اللجنة.

ونحن نؤكّد أنّه يتعين على إيران أن تمتثل لمقررات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومع الأهمية التي نعلّقها على أعمال لجنة ١٧٣٧، فإننا ندرك إيضاً أنّ الجزاءات لا يمكنها أن تكون غاية بحدّ ذاتها، بل ينبغي أن تهدف إلى تشجيع التقدم نحو حلٍّ سلمي للشواغل بشأن الأنشطة النووية الإيرانية. وعلى مجلس الأمن أن يكون مدركاً أنّ لجنة ١٧٣٧ تعمل ضمن الإطار الدولي الأوسع لنظام نزع السلاح النووي وعدم االنتشار. وسيكون الحلّ المستدام ذاك الذي يستعيد الثقة الدولية بالطابع السلمي للبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية، مع احترام حقّ إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بالاتساق مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إنّ جنوب أفريقيا تولي أهمية كبرى للدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في السعي إلى حلّ المسائل المتبقية المتعلقة بالأنشطة النووية

الإيرانية. وإننا نؤكد أنّ الوكالة الدولية تبقى المرجعية التقنية المقتدرة الوحيدة للتثبُّت من طابع البرنامج النووي الإيراني. لذا، نرحّب بالمناقشات الرفيعة المستوى التي عُقِدت في حزيران/يونيه وآب/أغسطس من هذا العام بين الوكالة وإيران، بهدف إنجاز مقاربة منهجية. ومع أنّ الخلافات باقية، فقد شجعَنا التزام الوكالة وإيران كلتيهما بمزيد من الترابط. ونبقى متفائلين بأنّ هذه المناقشات يمكن أن تُفضي إلى اتفاق يتيح للوكالة أن تضطلع بالأنشطة الضرورية لتوضيح أية مسائل متبقية.

وفي ما يتعلق بتنفيذ إيران لاتفاق الضمانات الخاصة بها، من المهم أنّ المدير العام للوكالة الدولية استطاع استخلاص أنّ جميع المواد النووية المعلَنة في إيران يجري استخدامها لأنشطة سلمية. لكننا نشير إلى أنّ المدير العام لم يتمكّن من تقديم تأكيدات موثوقة بشأن غياب مواد وأنشطة نووية غير معلَنة هناك. وهذا ما يجعل جنوب أفريقيا تحثّ إيران على مواصلة تعاونها مع الوكالة، لأنّ توضيح هذه المسائل المتبقية هو ما سيمكِّن المجتمع الدولي من الثقة الكاملة بالطابع السلمي حصرياً للبرنامج النووي الإيراني. ونذكر أنّ إيران تعاونت سابقاً مع الوكالة لحلّ خلافات أخرى، ونعتقد أنّ من المهمّ تجديد التزام إيران بمشاركتها في هذا الصدد.

وتدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف المعنية إلى تفادي إيّة إجراءات عدائية، يمكن أن تخرج العملية السلمية عن مسارها نحو إيجاد حل مستدام للمسألة النووية الإيرانية.

فالحوار المتواصل هو الخيار الوحيد. لذا، فإننا ندعم بقوة جميع العمليات لبلوغ تلك الغاية.

وختاماً، تتطلّع جنوب أفريقيا بأمل نحو المشاركة الفعالة في لجنة ١٧٣٧، بهدف المساهمة في التوصّل إلى حلٍّ مستدام.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر السفير أوسوريو، الممثل الدائم لكولومبيا، على إحاطته الإعلامية، وأُقدِّر جهوده للمضيّ قُدُماً بأعمال اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وترحِّب الصين أيضاً بتمديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة عملاً بالقرار ٢٠٤٩ (٢٠١٢)، وتأمل أن يلتزم الفريق التزاماً صارماً بمبادئ قرارات مجلس الأمن وولاياتها، وأن

يواصل العمل بقيادة اللجنة، استناداً إلى مبادئ الحيادية والموضوعية والاستقلالية.

إنّ المسألة النووية الإيرانية تخضع للنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية، وهي أساسية للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وما فتئت الصين تعتقد أنه ينبغي تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا كاملاً، لكنّ الجزاءات ليست الهدف الأساسي لتلك القرارات. ونحن لا نُحبِّذ ضغطاً مفرطاً أو جزاءات جديدة ضدّ إيران. ونرفض رفضاً قاطعاً استخدام القوة أو التهديد بها.

وما انفكّت الصين تدعم المجتمع الدولي في السعي إلى حلٍّ سلمي للمسألة النووية الإيرانية عَبْر الحوار والتعاون. وفي الأشهر القليلة الماضية، عقدت مجموعة الخمسة زائداً واحداً(مجموعة الـ ٥+١) ثلاث جولات من الحوار واجتماعاً واحداً للخبراء مع إيران. وحافظت الأطراف المعنية أيضاً على الاتصال والتواصل الوثيقين بمستويات وأشكال متنوعة ومختلفة. وقد أدت جميع هذه الجهود دوراً أساسياً في مواصلة المضيّ قدُماً بالمفاوضات الواقعية، معيدة الحوار والتعاون إلى مسارهما تدريجياً. وتعتقد الصين أنه ينبغي للأطراف أن تواصل العمل بالاستناد إلى مبدأ التطوير التدريجي والاحترام المتبادل، واعتماد نهج عملي في التقدّم بالحوار بثبات، والسعي بجميع الوسائل الممكنة إلى أسس مشتركة وإيجاد حلٍّ للمسألة النووية الإيرانية بالتدريج. وهذا لا يخدم المصالح المشترَكة للأطراف فحسب، ولكنّه يشكِّل أيضاً الطموح المشترَك للمجتمع الدولي على نطاق واسع.

وقبل بضعة أيام، اعتمد مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً بشأن المسألة النووية الإيرانية، يدعم اقتراح مجموعة الـ ٥+١، من أجل حلٍّ تفاوضي شامل ودائم، قائم على الحوار. وهذه خطوة إيجابية نحو تعزيز الحوار والتعاون بين الوكالة الدولية وإيران، ومواصلة ذلك الحوار والمضيّ به قدُماً.

وعلى الخلفية الحالية، من الأهمية بمكان أن تبقى الأطراف على تواصل، وتحافظ على زخم الحوار المكتسَب بشقّ الأنفس. والصين مستعدة للانضمام إلى المجتمع الدولي في مواصلة توسيع الجهود الدبلوماسية، والالتزام بالحوار والتعاون، بغية القيام بدور بناء في السعي إلى حلٍّ شامل وملائم للمسألة النووية الإيرانية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نشكر رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧(٢٠٠٦)، السيد نيستور أوسوريو، على إحاطته الإعلامية بشأن أعمال اللجنة.

ويسرنا أن نلاحظ أن اللجنة تتصرف بطريقة متوازنة وموضوعية، ولا تتجاوز ولايتها. وهذا العمل يجب أن يستمر مستقبلا. ونحن ممتنون أيضا للمساعدة التي يقدمها فريق الخبراء التابع للجنة. ومن المهم أن يواصل الفريق العمل بطريقة محايدة ومستقلة، وذلك بألا يستخدم سوى المصادر الموثوقة والمعلومات المُحققة.

والاتحاد الروسي يلتزم تماما بجميع قرارات مجلس الأمن في ما يتعلق إيران. وعلاوة على ذلك، فإننا مقتنعون بأن القيود الإضافية الأحادية الجانب تقوض فعالية نظام الجزاءات والطابع الموحد والجماعي للجهود الدولية في التعامل مع الحالة المتعلقة ببرنامج إيران النووي ككل. وفي عدد من الحالات، فإن هذه القيود تتجاوز الحدود الإقليمية في طابعها، وهو أمر غير مقبول بالمرة من المنظور القانوني الدولي.

ونحن سعداء بمضمون القرار بشأن الحالة في ما يتعلق ببرنامج إيران النووي الذي اعتُمد قبل أسبوع في فيينا خلال اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وحظي القرار بتأييد الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس الـ٣٥. ونتيجة كهذه تشهد على جودة الوثيقة وطابعها المدروس والمتوازن.

ويسرنا أن شركاءنا الغربيين، بما في ذلك مجموعة الخمسة زائد واحد، قد اتبعوا النهج الذي اشترك الوفدان الروسي والصيني في طرحه والذي انعكس، ككل، في نص قرار مجلس المحافظين. وتهدف الصياغة المستخدمة في القرار إلى تكثيف الحوار بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية وإنشاء عملية مفاوضات منتظمة بين مجموعة الخمسة زائد واحد وإيران. وستعزز هذه التدابير إيجاد تسوية سياسية ودبلوماسية للحالة بخصوص البرنامج النووي الإيراني استنادا إلى مبادئ الاتساق والمعاملة بالمثل وبما يتفق مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والقرار لا يتضمن أي تهديدات أو أحكام من قبل أي طرف.

ونأمل أن يوجه هذا الاستعداد للحوار جميع الأطراف في العمل المستقبلي في هذا المجال.

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): انضم إلى من تكلموا قبلي في توجيه الشكر إلى الممثل الدائم لكولومبيا، السفير نيستور أوسوريو، على إحاطته الإعلامية.

كما نود أن نكرر الإعراب عن امتناننا لقيادته في إدارة أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والعمل الذي أنجزته اللجنة خلال الفترة التي تغطيها إحاطته الإعلامية.

واللجنة تواصل بدأب إنجاز المهام الموكلة إليها بشفافية ونزاهة وموضوعية ودون انتهاك لولايتها. ونعتقد أن ذلك ينبغي أن يستمر في المستقبل. ونحن ندرك أهمية المساعدة والتعاون اللذين توفرهما اللجنة للدول الأعضاء، وأنه من الضروري أن تواصل تقديم الدعم. ونشيد بعمل اللجنة. وهي تواصل، بدعم فريق الخبراء، الرد على التقارير والطلبات والشكاوى الوطنية بشأن الانتهاكات المزعومة من قبل الدول الأعضاء، مع تكثيف أنشطتها للتوعية من أجل منع حدوث انتهاكات للجزاءات في المستقبل.

ونؤكد على أهمية أنشطة التدريب وأنشطة النشر والتوعية، وهي ضرورية من أجل التنفيذ الفعال للجزاءات التي اعتمدها مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، فإننا ممتنون لدعم فريق الخبراء الذي زار، كما هو مبين في التقرير، غواتيمالا لفترة وجيزة في بداية هذا الشهر لمناقشة التدابير التي اعتمدها بلدنا لتنفيذ القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وإطلاعنا على العمل الذي تقوم به اللجنة. وخلال الزيارة، عقد الفريق اجتماعات مثمرة مع السلطات المختصة وزار المؤسسات ذات الصلة من أجل التحقق من تنفيذ الضوابط الأمنية.

وفضلا عن ذلك، نود أن نؤكد على أهمية نشر معلومات بشأن طابع جزاءات اللجنة وتعميمها على الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لإطلاعها جميعا أولا بأول، وهو ما يمكن أن يضمن بالتالي أن تكون جميع برامجها للمساعدة التقنية متماشية مع القرارات ذات الصلة.

بخصوص الحالة السياسية الراهنة، فإننا نشعر بالقلق إزاء الأحداث الأخيرة وإزاء بيانات التهديد وإزاء المواجهة وعدم وجود حوار. ومن ثم، فإننا ندعو إلى الهدوء وإلى سرعة استئناف الحوار الدبلوماسي من أجل إيجاد حل تفاوضي ومستدام للمسألة النووية الإيرانية. ونحن ندرك أن انعدام الشفافية في برنامج التطوير النووي لجمهورية إيران الإسلامية هو مصدر المشكلة. وفي الوقت نفسه، نعترف بحق ذلك البلد في تطوير قدراته النووية للأغراض السلمية.

وغواتيمالا تهيب بإيران أن تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تفي بالتزاماتها لضمان إيضاح جميع المسائل المعلقة ليتسنى استعادة الثقة في الطابع السلمي لبرنامجها النووي. ومن شأن إيجاد حل مستدام استعادة الثقة الدولية في الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني مع احترام حق إيران في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي انضمت إليها إيران. وفي هذا الصدد، فإن الاجتماع الذي عقد مؤخرا في اسطنبول بين إيران والاتحاد الأوروبي يمثل خطوة إيجابية.

وأخيرا، نؤكد مجددا دعمنا لعمل اللجنة وفريق الخبراء التابع لها، ونحن على استعداد لمواصلة المشاركة بشكل خلاق وبناء في مداولاتها مستقبلا.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السفير أوسوريو على تقريره الفصلي عن أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وأنشطة التوعية التي يضطلع بها في الدول الأعضاء، وخاصة جلسة الإحاطة المفتوحة التي عقدتها اللجنة في ٩ تموز/يوليه. فقد أتاحت للكثير من الوفود معرفة المزيد عن التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع.

يظهر هذا التقرير الفصلي مرة أخرى أن إيران تواصل انتهاك التزاماتها الدولية. وهو يشير إلى أن إيران لا تزال تحاول الالتفاف على نظام الجزاءات المنشأ بموجب قرارات المجلس وتسعى إلى الحصول على مواد حساسة وتصدير الأسلحة. وسأسلط الضوء على انتهاكات إيران لحظر السلاح والتي يستفيد منها النظام السوري، والتي كشف عنها التقرير الذي قدمه فريق الخبراء مؤخرا. فبينما يذبح نظام دمشق شعبه منذ ما يربو على العام وحتى الآن، بات من الملح بشكل متزايد تطبيق الجزاءات على نحو صارم من أجل منع إيران من تزويد نظام الأسد بالأسلحة التي تمكنه من تنفيذ مهمته الشريرة.

وأود أيضا أن أعرب عن قلق بلدي بشأن برنامج القذائف الإيراني، خاصة كشف إيران عن أن الحرس الثوري الإسلامي قد أجرى تجارب على قذائف من طراز شهاب ٣ في تموز/يوليه ٢٠١٢. وهذا انتهاك للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) ويجب على اللجنة أن تتحمل مسؤولياتها.

وأخيرا، يجب على اللجنة أيضا أن تكفل التنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء. وهذا يعني مواصلة تحديد الأسماء وتحديث قوائم الممتلكات والأشخاص والأفراد الخاضعين للجزاءات، على النحو الموصى به في تقرير فريق الخبراء، وذلك لمواجهة محاولات إيران لتمويه الحقائق والالتفاف على الجزاءات.

وعلينا إذاً أن نستهدف دون إبطاء كياني YasAir Cargo Airlines و SAD Import-Export Company المتهمين بنقل أسلحة ومعدات عسكرية إلى إيران، كما أشرت آنفاً.

وهذا المجلس قد أحاط علماً بتقرير ٣٠ آب/أغسطس للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويسلط هذا التقرير الضوء، مرة أخرى، على رفض جمهورية إيران الإسلامية العمل امتثالاً لواجباتها والتزاماتها الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويؤكد تقرير المدير العام امتناع إيران عن التعاون مع الوكالة بشأن المسائل العالقة المتصلة بوجود بُعد عسكري محتمل للبرنامج النووي

لإيران، الأمر الذي يوضح لماذا لم تسفر المناقشات بين الوكالة وإيران عن أي نتائج ملموسة.

ويؤكد التقرير أيضاً أنشطة الإخفاء والهدم التي قامت بها إيران في موقع بارشين العسكري، حيث تتشكك الوكالة في قيام إيران إجراء اختبار إثبات جدوى المفهوم. وهذا من شأنه أن يقوض بشدة من قدرة الوكالة على التحقق من طبيعة الأنشطة التي تُجرى في ذلك الموقع. ويضيف التقرير أن أنشطة التخصيب مستمرة، وخاصة في موقع فوردو، حيث تضاعفت القدرة على تخصيب اليورانيوم. ومخزون اليورانيوم المخصب إلى ٣,٥ في المائة و٢٠ في المائة مستمر في الازدياد بدون أي احتمال للحصول على شرح مدني لهذه الأنشطة.

وفي وجه الانتهاكات المتكررة لقرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، اتخذت الوكالة بأغلبية ساحقة قراراً جديداً يدين بقوة هذا التوجه من جانب إيران، ويطالبها باحترام التزاماتها الدولية دون إبطاء ويشير إلى أن تعاونها ضروري وملح من أجل استعادة ثقة المجتمع الدولي في الاستخدام السلمي الخالص للبرنامج النووي الإيراني. وهذه الثقة غائبة اليوم.

وفرنسا ترحب بذلك القرار. فمن الأهمية بمكان بالنسبة لإيران أن تتعاون بسرعة وبدون تحفظات مع الوكالة لتوضيح جميع المسائل العالقة بالكامل ووقف تلك الأنشطة التي تقوض عمل الوكالة. وعلى إيران أن تعلق جميع أنشطتها الحساسة التي تجريها انتهاكاً لالتزاماتها الدولية. واتخاذ هذا القرار بأغلبية ساحقة يدلل مرة أخرى على وحدة المجتمع الدولي وعزمه إزاء المسألة النووية الإيرانية. والمواجهة الحالية هي بين إيران والمجتمع الدولي برمته وليس مجرد بعض أعضائه فحسب.

وما زلنا منفتحين للحوار. وفي وقع الأمر، فقد أمضينا مئات الساعات على مدى ١٠ سنوات تقريباً في مناقشات مع إيران. ومع ذلك، نلاحظ أن هذه المناقشات لم تفض إلى شيء. والاجتماعات الكثيرة التي عقدت في اسطنبول وبغداد وموسكو بين بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ وإيران خير شاهد على ذلك. فقد عرضت تلك المجموعة مقترحات متوازنة على إيران، إلا أنها لم تبد استعداداً للتفاوض، وبدلاً من ذلك، تسارعت أنشطتها الحساسة والمحظورة. واستمر هذا الوضع قرابة عشر سنوات حتى الآن. ونحن نحاول التفاوض، إلا أن إيران تواصل أنشطتها النووية غير عابئة بذلك. وما دامت إيران لم تمتثل لالتزاماتها، علينا نحن أن نتحمل مسؤولياتنا وأن نزيد من الضغط على ذلك البلد لإقناعه بأن الحوار، وليس الانعزال والاستفزاز، إنما يخدم أفضل مصالحها. وعليه، وبالتعاون مع البلدان المستعدة لذلك، سنعزز الجزاءات ضد إيران مادامت ترفض الامتثال لالتزاماتها. نحن لا نطلب من إيران إلا أن تتفاوض. وإيران لا تفعل ذلك.

السيد فاز باتو (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير نستور أوسوريو على تقريره عن فترة الـ ٩٠ يوماً بشأن أنشطة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وأجدد التأكيد على دعم وفدي الكامل للعمل الحافل بالتحديات المنجز تحت قيادته المقتدرة. وأهنئ فريق الخبراء على إعادة تعيينه من قبل الأمين العام وأشكر الخبراء على مساعدتهم القيمة.

ونثني على عمل اللجنة التي تسهم بشكل حاسم في الحد من قدرة إيران على المضي قدماً في برامجها النووية وبرامجها ذات الصلة بالقذائف التسيارية. ونعتقد أن نظام الجزاءات له دور مهم جداً للتشجيع على استئناف محادثات جادة وذات مصداقية، وعلى أن يكون هناك مستوى جيد من التعاون بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران بغية توضيح المسائل العالقة واستخلاص الاستنتاجات عن طبيعة البرنامج النووي الإيراني. ولكن، من الواضح أن هذه الجهود ما زالت غير كافية.

وعلى الرغم من الحوار المكثف بين الوكالة وإيران منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، لم تتحقق أي نتائج ملموسة حتى الآن. ولم تبد إيران بعد استعداداً للامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة بتعليق جميع الأنشطة المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة والمشاريع ذات الصلة بالماء الثقيل، إلى جانب السماح للوكالة بالوصول غير المقيد في جميع مواقعها النووية. ويشغلنا بصورة خاصة أن الأنشطة في موقع بارشين، وكما أفاد آخر تقرير للمدير العام للوكالة، لا تخضع لتحقق ورصد فعالين من جانب الوكالة. كما أن إيران لا تقدم التعاون الضروري لتمكين الوكالة من إعطاء تأكيد يعول عليه بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة، وبالتالي استنتاج أن جميع المواد النووية في إيران هي للأغراض السلمية.

وفي الشهر الماضي، وأثناء زيارة لطهران، أكد الأمين العام بان كي - مون على ضرورة التفاعل والدبلوماسية في حل المسألة النووية الإيرانية. ودعا لإيران للتعاون مع الوكالة لإعادة بناء الثقة الدولية في الطابع السلمي لأنشطتها النووية. والبرتغال تؤيد مطالبة الأمين العام وتؤكد مرة أخرى التزامها بالحل الدبلوماسي للمسالة النووية الإيرانية وفقاً للاستراتيجية ذات المسارين، مع مراعاة أنه يتعين على الوكالة معالجة شواغل المجتمع الدولي إزاء طبيعة البرنامج النووي في إيران بالكامل.

السيد بوشعرة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أشكر السفير أوسوريو، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، على تقريره عن فترة الـ ٩٠ يوماً، ونعرب عن تقديرنا لجهوده. كما أود أن أشكر فريق الخبراء المنشأ بموجب القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) على عرض برنامج عمله. ونشجع الفريق على أن يواصل، تحت إشراف اللجنة، مشاركته في المؤتمرات والاجتماعات المختلفة ذات الصلة بولاية اللجنة، ولاسيما حواره مع الدول الأعضاء من خلال الزيارات التي يجرى تنظيمها إلى البلدان المعنية.

تواصل اللجنة فحص الحالات التي يُسترعى انتباهها إليها، ونأمل أن تستفيد باستمرار من تعاون الدول الأعضاء والتعويل على مهنية فريق الخبراء وموضوعيته. وبنفس الروح، يرحب وفدي بعقد جلسة إعلامية للوفود كافة. فهذه المبادرات تسهم في تعزيز شفافية عمل المجلس وأجهزته الفرعية.

التقرير الأخير الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس، يبين أن المسائل العالقة بخصوص البرنامج النووي الإيراني لم تحسم بعد. ويشير التقرير أيضاً إلى تكثيف الحوار بين الوكالة وإيران منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وأملنا أن تحظى الوكالة بكل التعاون المطلوب لتوضيح جميع المسائل العالقة. ونرحب باستئناف المفاوضات بين مجموعة الخمسة + ١ وإيران بغية التقدم صوب حل تفاوضي ودبلوماسي لهذه المسألة.

وما زلنا على اقتناع بأن الحوار والدبلوماسية هو السبيل الوحيد لإيجاد حل لهذه المسألة. ونجاح هذا الحوار يتطلب التزاماً واضحاً ومستداماً وبحسن نية، إلى جانب الامتناع عن أي تصرف قد يزيد الموقف تعقداً. ونرى أيضاً أن حل هذه المسألة يقتضي احترام قرارات مجلس الأمن وتلبية طلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار امتثال إيران لالتزاماتها الدولية.

ولا نزال مقتنعين بأنه يجب أن تحظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بصفتها المؤسسة الوحيدة ذات الاختصاص في هذا المجال، بالتعاون اللازم، بما في ذلك ما يتعلق بالمعلومات المطلوبة والوصول إلى المرافق النووية.

ونكرر القول بأنه لا ينبغي إضعاف نظام عدم الانتشار، وأنه يجب أن تلتزم جميع الدول على نحو كامل بالتزاماتها فيما يتعلق بالضمانات. ولا يزال هدف نزع السلاح النووي الذي يعتز به بلدي بعيد المنال، دون الوفاء بالالتزامات التي أعلن عنها طواعية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونود في الوقت نفسه، أن نؤكد على أن هذا النظام يستند إلى توازن واضح بين حقوق الدول والتزاماتها، وأنه توازن يجب على جميع الدول أن تتمسك به.

السيد مبيو (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أيضاً أن أشكر السفير أوسوريو على عرضه تقرير اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على أعضاء فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) للعمل الكبير الذي اضطلعوا به منذ تمديد فترة ولايتهم في حزيران/يونيه الماضي.

ولا يزال البرنامج النووي الإيراني يشكل مصدر قلق رئيسيا، ليس بالنسبة للمجلس فحسب، بل أيضا بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره. ونشعر بالقلق إذ نلاحظ أن العلاقات بين جمهورية إيران الإسلامية والمنظمات التي أنشئت لمكافحة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تشهد تحسنا يذكر. ولم تسفر الاجتماعات العديدة التي عقدت عن أي تقدم ملموس في ذلك المجال.

وليس ثمة لبس في التقرير الذي قدمه المدير العام إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠١٢ (GOV/2012/37). وفي حين يلزم القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) إيران بتنفيذ التدابير المنشأة من قبل مجلس المحافظين، يشير التقرير إلى بعض العقبات، وخاصةً فيما يتعلق بوصول الوكالة إلى موقع بارشين. ويخلص التقرير إلى عدم إحراز أي نتائج ملموسة فيما يتعلق بحل المسائل العالقة على الرغم من الحوار المكثف الجاري بين إيران والوكالة منذ كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٢.

وتدعو توغو مرة أخرى – مع تأكيد الحق الثابت لجميع الدول في تطوير البحث وإنتاج واستعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية – جمهورية إيران الإسلامية إلى عدم التنصل من التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك في إطار اتفاقها مع الوكالة الدولية، ومواصلة المفاوضات مع مجموعة خمسة زائدا واحدا.

ونحث إيران على بذل المزيد، عبر العمل مع مجموعة خمسة زائدا واحدا وفريق الخبراء لإيجاد حل تفاوضي وسلمي لهذه المسألة.

وفي الختام، أود أن أؤكد على ضرورة أن يولي فريق الخبراء اهتماما لزيادة وعي جميع الدول – من خلال الندوات والزيارات وحلقات العمل – بالحاجة إلى تقديم تقارير إلى اللجنة عملا بالقرار ١٧٣٧ بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة.

السيد موساييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بدايةً، أود أن أشكر السفير نيستور أوسوريو لعمله بصفته رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وعلى إحاطته الإعلامية الشاملة عن أنشطة اللجنة. ونشيد بإعادة تعيين فريق الخبراء المنشأ عملا بالفقرة ٢٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) وتمديد ولايته حتى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣. ومن الضروري أن يواصل فريق الخبراء أنشطته في مجال الاتصال، لأنها تؤدي دورا هاما في زيادة عدد التقارير الوطنية التي تقدمها الدول الأعضاء بشأن تنفيذ القرار. وننوه بالجهود التي بذلتها اللجنة في مجال تعزيز تنفيذ تدابير الجزاءات. ونأخذ علما أيضا بتقديم برنامج العمل، الذي يشمل النهج الذي يتبعه الفريق في عمله للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ونحن على استعداد للمشاركة في المناقشات في ذلك الصدد.

وقد اتخذت أذربيجان – وفقا لالتزاماها الدولية – جميع التدابير اللازمة لمنع استخدام أراضيها طريق عبور للاتجار غير المشروع بالمواد المتعلقة بانتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الأسلحة. ومن الواضح أن المسائل المتعلقة بجارتنا المباشرة إيران، لها أهمية خاصة بالنسبة لبلدي. ومن الضروري مواصلة الحوار والتعاون في المسائل التي يشكل فيها إحراز التقدم أمرا عاجلا بالنسبة للاستقرار الإقليمي. ونؤيد حق جميع الدول في تطوير صناعتها النووية للأغراض السلمية بما يتفق تماما مع الالتزامات الدولية ذات الصلة. وعليه، فإن من الضروري أن تتخذ حكومة إيران جميع الخطوات اللازمة لبناء الثقة الدولية في الطابع السلمي حصرا لبرنامجها النووي.

ونشجع بذل المزيد من الجهود عبر الدبلوماسية والحوار الهادفين إلى حل المسائل المثيرة للشواغل بطريقة سلمية وبناءة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لألمانيا.

أولا، أود أن أشكر السفير نيستور أوسوريو على إحاطته الإعلامية. ونحن ممتنون لقيادته القديرة، التي أسهمت كثيرا في ضمان مواصلة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) التركيز على تنفيذ ولايتها الهامة.

فقبل أكثر من عامين، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) استجابة لاستمرار إيران في عدم الامتثال لالتزاماها الدولية. وحتى الوقت الحالي لم تشارك إيران بجدية ودون شروط مسبقة في محادثات تهدف إلى استعادة الثقة في الطابع السلمي لبرنامجها النووي. ويثير تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية االصادر مؤخرا والمؤرخ ٣٠ آب/أغسطس (GOV/2012/37) القلق. فهو يشير إلى زيادة كبيرة فيما يتعلق بسعة تخصيب اليورانيوم المحددة بنسبة ٢٠ في المائة. وعلاوة على ذلك، فإن رفض إيران المستمر للتعاون مع الوكالة الدولية يزيد المخاوف بشأن بعد عسكري محتمل لبرنامجها النووي.

وفي أول استجابة لتقرير الوكالة الدولية، شاركت مجموعة الثلاثة زائدا ثلاثة التابعة للاتحاد الأوروبي في تقديم قرار يحث إيران مرة أخرى على الامتثال الكامل ودون تأخير لجميع التزاماها. وبالمثل، فإننا لا نزال قلقين للغاية بشأن تجدد إطلاق القذائف التسيارية في بداية تموز/يوليه ٢٠١٢ عن طريق استخدام تكنولوجيا القذائف، في انتهاك واضح للفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

ونكرر قلقنا العميق إزاء استمرار تصدير الأسلحة من إيران إلى دول أخرى، وخاصة إلى سوريا. وتتفاقم هذه المخاوف من خلال التقارير الأخيرة المثيرة للقلق التي أشارت إلى إرسال إيران شحنات أسلحة إلى سوريا تحت ذريعة تقديم المساعدات الإنسانية. وفي السياق ذاته يؤكد تقرير السفير أوسوريو عن فترة التسعين يوما على الأهمية الملحة لتلك المسألة. وعليه، فإن تنفيذ جميع الدول للجزاءات بشكل مستمر يكتسي أهمية بالغة لمواصلة الضغط على إيران. ونحث اللجنة على اتخاذ إجراءات فورية في ذلك الصدد. وينبغي أن تهدف التدابير الأولى التي تتخذ بناء على التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الأخير، إلى تفعيل إدراج أسماء جديدة وتحديث قوائم الجزاءات الحالية لمنتهكي الجزاءات في أقرب وقت ممكن.

ولا بديل سوى مواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي. ولكن لا يسعنا أن نجري محادثات من أجل المحادثات. إذا لم تنخرط إيران في مفاوضات جادة، فسيتعين علينا زيادة الضغط عن طريق مواصلة تعزيز نظام الجزاءات. ولقد حان الوقت الآن كي تفي إيران بالتزاماها الدولية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن مرة أخرى للسفير أوسوريو كي يرد على التعليقات أو الاسئلة.

السيد أوسوريو (تكلم بالإسبانية): أود مجرد أن أشكر أعضاء المجلس على دعمهم وتنويههم إزاء عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وفريق الخبراء، والأمانة العامة التي تمدّنا بدعمها الثابت.

كما قلنا، لقد كان الغرض من الإحاطة الاعلامية المفتوحة في الجلسة المفتوحة التي عقدت بتاريخ ٩ تموز/يوليه، والتي تكلمت عنها في وقت سابق، تعزيز التعاون في ما بين جميع الدول الأعضاء في المنظمة لكفالة الامتثال لنظم جزاءات المجلس والوكالة الدولية للطاقة الذرية وقراراهما المختلفة. وهذا التعاون أساسي بالنسبة الى قدرتنا على المحافظة على النظام وتلبية الشواغل الخطيرة التي أعرب عنها هنا اليوم أعضاء المجلس حيال التوسع في برنامج إيران النووي، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم والأنشطة الأخرى ذات الصلة. وستواصل اللجنة، وفقا لولايتها، العمل بطريقة موضوعية وشفافة قدر الامكان للوفاء بجميع الأحكام التي نص عليها المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ليست هناك أسماء أخرى على قائمة المتكلمين. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١١.